Volume 6 Number 1 (2025)
January-June 2025
Page: 65-84

E-ISSN: 2722-6794
P-ISSN: 2722-6786
DOI: 10.37680/aphorisme.v6i1.7142

APHORISME
Journal of Arabic Language, Literature, and Education
مجلة اللغة العربية أدبها وتعليمها

Al-Ālaqah baina Tafsīr Āyāt al-Aḥkām wa al-Fiqh al-Muqāran al-Nasy'ah wa al-Taṭawwur

العلاقة بين تفسير آيات الأحكام والفقه المقارن النشأة والتطور

Mücahit ELHUT
Department of Fundamental Islam, Faculty of Islamic Sciences,
İbrahim Çeçen Üniversitesi, Ağrı; Turkey
Correspondence E-mail; melhut@agri.edu.tr

Submitted: 11/12/2024 Revised: 16/03/2025 Accepted: 29/04/2025 Published: 01/05/2025

Abstract

The Holy Qur'an, being the primary source of legislation in Islamic jurisprudence, has motivated Muslim scholars to dedicate efforts to its study, understanding, and application. Among these scholars are jurists who not only engaged in jurisprudence but also endeavored to systematize the Qur'anic verses containing legal rulings in a unique organizational framework, distinct from traditional jurisprudential writing. Some scholars combined opinions from various schools of thought, employing a comparative jurisprudence approach. This approach is clearly embodied in the works of Al-Qurtubi, who, although he provided a complete exegesis of the Qur'an, distinguished his work by its jurisprudential nature, incorporating the views of scholars from multiple schools of thought. Some scholars focused on a single school, though occasionally referencing others, such as Al-Jassas, who supported his views with evidence. Other works were based on the Shafi'i school, such as "Ahkam al-Qur'an" attributed to Al-Shafi'i or what Al-Kiya al-Harrasi extracted from Shafi'i opinions in verses of legal rulings. When discussing the origins of this field, it is evident that it began with the revelation of the Qur'an, as the Prophet (peace be upon him) was responsible for clarifying its rulings, followed by his companions and their successors, as well as the founders of various legal schools. These founders were not limited to the well-known schools today but included others like Al-Awza'i, Al-Layth, and others whose jurisprudential views on many legal verses must be considered and understood in the context of their development. This research aims to provide a definition of the interpretation of verses of legal rulings in the introduction, including an overview of its origins. The first section reviews the history of these studies, while the second section explains the main methodologies employed in these works and the general characteristics of this type of exegesis. The conclusion presents the key findings and recommendations.

Keywords

Tafsir, Interpretation of Verses of Legal Rulings, Early Islamic Eras, Methodologies in Jurisprudential Exegesis, Comparative Jurisprudence.

© 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY NC) license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/).

المقدمة

مما لا بد منه بعجالة التعريف أولا بمفهوم آيات الأحكام، ومن ثم التعريج إلى تطوره وآلياته، لأن معرفة الشيء جزء من تصوره، وبتعريفنا له نتصور الأمر، ومن ثم نعرف كيفية الوقوف على نشأته وتطوره. تفسير آيات الأحكام: قلما نجد تعريفا خاصا بهذا النوع من التفسير لأنه كان داخلا ضمن التفسير عموما، وهذا ما صرح به الزركشي بتعريفه التفسير بقوله: " التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه." (الزركشي، ١٩٥٧، صفحة ١٣/١) لكن لو أردنا تخصيص المفهوم قليلا يمكن القول بأنه العلم الذي يعنى باستنباط الأحكام الفقهية من آيات القرآن الكريم.

النشأة

إن كل علم متعلق بالقرآن الكريم وثيق الصلة ببداية النزول، فكيف بالتفسير، وتفسير آيات الأحكام التي هي من أهم أهداف التنزيل كونه هداية للناس وتصحيحا لأعمالهم وفق الشريعة الإسلامية، لذا يمكن القول بأن النشأة لهذا العلم مما لا شك فيه أنها مع بداية التنزيل، وأول من قام بها هو النبي صلى الله عليه وسلم ولذا يمكن ترتيب النشأة وفق الآتي:

مرحلة ما قبل التدوين

مرحلة التنزيل: لا شك إن من أهم وظائف النبي صلى الله عليه وسلم هو تبيين ما نُزّل لهذه الأمة وهذا التبيين مُتنوع؛ فمنه لفظي ومنه عملي، ومنه تقريري، وهذا ما درسه علماء الحديث وأصول الفقه ولا مجال للإطالة فيه، وحسبنا دليلا قول الشافعي عن ذلك: "جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة وجميع السنة شرح للقرآن"، وقوله: "جميع ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن." (السيوطي، الأولى، ١٩٨٨م، صفحة ١٣/١)

مرحلة الصحابة: مما لا شك فيه أيضا من أكثر الناس حرصا على فهم القرآن والسير وفق منهجه هم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فكانوا يرجعون إلى القرآن فيما استجد لهم من الحوادث، وكانوا يهرعون إلى أعلمهم بكتاب الله عز وجل لفهم الأحكام المتعلقة بذلك، ومما يبدو جليا أن التفسير في ذلك الوقت لم يكن منفصلا عن الفقه، فكيف بتفسير آيات الأحكام، فلا نجد فقيها، ومفسرا، كل على حدة بل من فسر هذا النوع من الآيات هو من فقهاء الصحابة، ومما يميز هذا العصر أنه قليل الاختلاف في هذه الفهوم. (مشعان العيساوي، صفحة ١٣).

ومما لا يخفى أنه بمقتل عثمان وتفرق بعض الصحابة ظهرت بعض المدارس التفسيرية على يدي التابعين من تلاميذ الصحابة، وكذا ظهرت بعض التوجهات العقدية والفقهية المختلفة كالشيعة والروافض ونحوها، ولا شك كان لها الأثر في فهم بعض آيات الأحكام وليس المجال لسردها فهي من المعلوم المشهور. (الذهبي محمد السيد حسين ، صفحة ٥/٢)

مرحلة ما بعد التدوين مختلطا بغيره من العلوم

مرحلة ما بعد التدوين مع الحديث

ويراد بهذه المرحلة مرحلة التفسير لآيات الأحكام مختلطا بالعلوم عامة سواء كان مع التفسير عموما أو مع غيرها من العلوم الأخرى كالحديث وغيره من العلوم ولكن أبدأ باختلاط علم الحديث في التفسير؛ لأن أول ما يكاد دون من العلوم عموما الحديث والتفسير، فهما متداخلان تاريخيا وعلميا لأن بداية التفسير كانت بالمأثور الذي هو جزء من علم الرواية؛ فما تفسير ابن عباس رضي الله عنه (ت: ٦٨هـ)، وما تبعه من تفاسير التابعين بداية بسعيد بن جبير(ت: ٩٥هـ)، ومن ثم من لحقهم من التابعين وتابعيهم في العصور اللاحقة مع توسع التدوين، عكرمة مولى ابن عباس (ت: ١٠٥هـ)، والحسن البصريّ (ت: ١١٠هـ) الذي أملى تفسيره على طلابه، (ابن عبد البر، ١٣٩٨، صفحة ٧٤/١)، وعطيّة بن جنادة العوفيّ (ت:١١١هـ) الذي كتب تفسيره عن ابن عباس، وطريق العوفي عن ابن عباس أخرج منه الطبري وابن أبي حاتم كثيرا، لكنه ضعيف ومسلسل بالضعفاء، وقد يحسّن له الترمذي أحياناً. (جلال الدين السيوطي ، ١٩٧٤، صفحة ٤٩٨/٤) ومحمّد بن كعب القرظيّ (ت:١٢٠هـ)، وزيد بن أسلم (ت:١٣٦هـ)، جمعت مروياته في التفسير، (صلاح الدين زبطرة، ١٤١٣هـ)، وعليّ بن طلحة الوالبيّ (ت:١٤٣هـ)، الذي كانت له صحيفةٌ في التفسير يروي منها عن ابن عباس مرسلاً من طريق مجاهد (ت: ١٠٤هـ)، والقاسم بن محمّد (ت:١٠٦هـ)، (نجيب، ٢٠٢١/٢٠) والمؤلفات الحديثية التي بدأت مع الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت:١٠١هـ) الذي أمر بتدوين الحديث خشيةً عليه من الضياع بعد ذهاب أهله، (البخاري ، ١٣١١، صفحة ٤٩/١) و (الخطيب البغدادي، صفحة ١٠٥/١) فكتبوا الأحاديث قراطيسا مجمعة ثمّ بعثوا بها إلى الأمصار، (ابن عبد البر، ١٣٩٨، صفحة ٧٦/١) ومن اشهر ما وضع ابن جريج في مكّة، وسعيد بن أبي عروبة في البصرة، وهما من أوّل من دوّن الكتب في ذلك كما ذكر الإمام أحمد، (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٩٩٧، صفحة ٤٠٠/١٠) و (الذهبي، ١٩٩٣، صفحة ٤١٣/٦) وكتب معمر بن راشد الأزديّ (ت:١٥٣هـ) جامعه في اليمن، وهذا الكتاب "جامع معمر" مطبوع في مجلدين، ولكون راوي جامع معمر تلميذه عبد الرزاق الصنعاني، فقد الحق عند الطبع بكتاب المصنّف لعبد الرزاق الصنعاني، فهو المجلد العاشر والحادي عشر من المصنف لعبد الرزاق، (الصنعاني، ١٩٨٣)، كما دوّن الأوزاعي (ت:١٥٧هـ) مسنده في الشّام، (كاتب جلبي، ٢٠٢١، صفحة ١٦٨٢/٢) وصنّف سفيان الثوري الجامع الكبير والصغير في الحديث في الكوفة، (ابن النديم، ١٣٩٨، صفحة ٣١٤/١) وكتب الإمام مالك بن أنس (ت:١٧٩هـ) موطّأه في المدينة، وصنّف عبد الله بن المبارك (ت:١٨١هـ) مسنده في خراسان، (عبد الله ابن المبارك، ١٤٠٧) وتبعهم الكثير من أهل العلم، (نجيب، ٢٠٢١/٢٠، صفحة ٢٨٩) وغيرهم الكثير، إلا بعضهم جزء من بعض.

ومما لا بد من ذكره أيضا أن الكثير من أصحاب الحديث من ألف تفاسيرا خاصة، ومنهم: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ) في تفسيره، والتفسير الكبير لأمير المؤمنين في الحديث البخاري محمد بن

إسماعيل(ت ٢٥٦هـ) صاحب الصحيح، وتفسير النسائي أحمد بن علي ت ٣٠٣هـ، وتفسير الطبري ابن جرير (ت ٣١٠ هـ)، وتفسير النيسابوري ابن المنذر (ت ٣١٨ هـ)، وتفسير الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ). (يعقوب، ١٤٢٥، صفحة ٦٥) و (بشير، ١٩٩٩، صفحة ١٧/١) ومما لا شك أن جزء لا يستهان به من هذه التفاسير خصت الأمر بالأحكام الفقهية، لأنها كما قلنا في جملتها تفاسير بالأثر والتفسير بالأثر في قسم كبير منه كان معنيا بالأحكام لأن الأمة آن ذاك كانت تعنى بالعمل في القرآن أكثر من كونها تعنى بشرح كلماته كلمة كلمة. وهذه نماذج من تفاسير المحدثين وخاصة فيما يتعلق بآيات الأحكام، وأكتفي بذكر ما ورد عند الأئمة الستة، في مصنفاتهم الحديثية المشهورة:

البخاري (١٩٤-٢٥٦)

شيخ الإسلام وأمير المؤمنين في الحديث الحفاظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مؤلف الصحيح والتصانيف، فالبخاري الإمام الذي اختار كتابه الصحيح من كتب الحديث، قدّم للقرآن أيضا تفسيرا مستقلا يحتوي على جزء مما في التفاسير المؤلفة السابقة في القرنين الهجريين الأول والثاني، وإن كان غير متبع لنظامها ومنهجها، وغالبا لم سند ما أتى به. وكذا ضمنه جزءا مما في كتب اللغة المؤلفة في القرنين الأولين. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٤٩٣/٢) وإليك تفسيره في الصحيح عموما وتفسير آيات الأحكام خصوصا:

١. اشتمل الجامع الصحيح للإمام البخاري على (٩٧) كتاباً و (٣٤٥٠) باباً مرتبة على المسائل الفقهية والعقدية وغيرها، (كافي، ٢٠٠٠، صفحة ٥٨) وجل أبوابه فقهية وما خرج على الفقه لا تعدوا خمسة عشر بابا، والتي خرجت عن كونها فقهية لا تخلو من الاحكام الفقهية كفضائل المدينة وفضائل الصحابة، والتوحيد، وبدء الوحي.
٢. أغلب أبواب الفقه افتتحها بآيات من لقرآن وعنون لها عناوين فقهية تناسب الآية ومثاله: باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى: ﴿يابَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، ثم سرد الروايات في ذلك. (البخاري ، ١٣١١، صفحة ٧٩/١).
٣. الكتاب الأكبر الذي حوى التفسير هو كتاب التفسير في الصحيح والذي حوى ٥١٦ ترجمة.
٤. هناك كتب فيها الكثير من التفسير أو لها علاقة في التفسير مثل: الإيمان والقدر والوصايا والمظالم ونحوه.
٥. عنونة البخاري للعديد من الأبواب بالآيات ومن ثم سرد الروايات تحتها وهي تشرح أو تعزز معنى الآية في غالبيتها، وهذا كثير في الأبواب الفقهية، وربما فعل دون سرد أي رواية لعدم وجود ما يوافق شرطه بناء على معنى الآية وهذا يدل على عنايته بكتاب الله وسعيه لإيصال المعنى وفق التسلسل للأبواب والروايات.

٦. يقتصر- عند ذكره المسائل الفقهية على آراء الصحابة والتابعين. وقلما ذكر أحدا من أئمة المذاهب الأربعة، بل ربما عرض تعريضا بأحدهم كتعريضه أحيانًا بأبي حنيفة، مشيرًا بقوله: «وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ» (المجيد، ١٩٧٩، صفحة ٣٠٥).

٧. إن مجموع ما ورد من تراجم في البخاري على خلاف ممن صنف له بعده من العلماء هو: ٣٨٨٢ وإذا حسبنا التراجم وفق ما مر أعلاه من المنهج نجد أن ما نحوه: ١١٢٩ تفسيرا وكما مر ٥١٦ في كتاب التفسير والباقي خارجه مثل فضائل القرآن ونحوه يعني ما يقارب ٦١٣، وهذا إن دل بمجموعه أن ثلث صحيح البخاري هو من التفسير أو ما يمكن أن يعد تفسيرا. (خطري، ١٤١٥، صفحة ٣٠).

مسلم بن الحجاج (٢٠٤-٢٦١)

مؤلف الصحيح أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري؛ صنف الصحيح مسنده كما عبر ذاته عن ذلك من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة. (ابن خلكان، ١٩٩٤، صفحة ١٩٤/٥) وإليك التفسير وآيات الاحكام عنده:

١. التفسير عند الإمام مسلم مقارنة بما عند البخاري قليل بالنسبة إلى ما عند غيره، وليس له مؤلفا في التفسير خاصا كما عند غيره.
٢. يشتمل صحيحه في آخره على كتاب التفسير، وفيه ثمانية أبواب فقط، تحتوي على ثمانية عشر حديثا.
٣. مع أنه لا يعد كتابا للتفسير مع أن الإمام النووي في شرحه للصحيح بوبه بأنه كتاب للتفسير.
٤. الأحاديث التي ضمنها في الصحيح من التفسير مجموعها ٣٤ مع المكرر منها.
٥. بوب لبعض هذه الروايات وبعضها لم يبوب لها.
٦. لم يفصل بين روايته بتراجم توضح رأيه الفقهي وتدل على استنباطه، وخلا من أي تعقيبات فقهية له أو لغيره. (المجيد، ١٩٧٩، صفحة ٣٢٣)
٧. لم يعنون لأبواب الفقهية بالآيات القرآنية كما فعل البخاري.
٨. مرتب بشكل متقن حسب أبواب الفقه المختلفة، يجمع الأحاديث بطرقها في كل باب
٩. أفرد لها مقدمة فريدة غير مقدمة الصحيح التي في بداية كتابه. (الدليجان، ١٤٣٠/١٢)

النسائي (٢١٥-٣٠٣)

أبو عبد الرحمن النسائي أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، (ابن خلكان، ١٩٩٤، صفحة ٧٧/١) شارك البخاري ومسلم وأبي داوود والترمذي في كثير من شيوخهم، ولم يقتصر على الحديث، بل أخذ القراءات أيضا. كان كثير العبادة يصوم صوم داوود ويتهجد. (الذهبي، ١٩٩٣، صفحة ١٢٥/١٤)

التفسير في سننه: لقد ألّف النسائي العديد من المؤلفات ومن أشهرها السنن والتي دار خلاف بين العلماء لأجلها بأنها الصغرى والكبرى له أو ليس له، ومن ثم يأتي في هذا المجال كتاب التفسير والذي أيضا دار خلاف هل هو من ضمن السنن أو هم مؤلف خاص، (الحوت، ٢٠٢٠، صفحة ٩٠) وله بما يخص القرآن

الكريم أيضا: فضائل القرآن الكريم" وقد ألفه مستقلا ذكره له الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان وهو داخل الآن في سننه الكبرى وقد طبع بتحقيق الدكتور فاروق حمادة دار الثقافة بالمغرب. (النسائي، ١٣٩٩، صفحة ٢٨/١) و (النسائي، التفسير، ١٩٩٠، صفحة ٧٨/١) ويعتبر من أوسع الكتب الستة من حيث التفسير الذي ضمنه فيه والذي يمكن تصنيف عمله فيه على النحو الآتي:

١. قسم نصوص التفسير البالغة على ما هو مطبوع ومتداول بين الناس سبعمئة وخمسة وثلاثين نصا على مئة وخمس سور.
٢. وزّع تراجمه التي بلغت أربعمئة وثماني عشرة ترجمة، موافقة للنصوص التي أدرجها لهذه التراجم؛ مما يدل على دقته وبراعته في التقسيم والاختيار، فإنه مثلا يترجم بآية عامة معينة، ثم يتبعها النصوص العامة، ثم يلحقها بما يخصصها أو ينسخها كيلا يحدث ذلك خللا عند القارئ المطلع، ولئلا يحشر النصوص حشرا في سورة واحدة أو تحت آية واحدة، ومنه: سورة البقرة التي استوعبت ستة وسبعين حديثا فقد وزعها النسائي على ثلاث وخمسين ترجمة وأدرج تحت كل ترجمة ما يناسبها من الأحاديث.
٣. جعل غالب تراجمه من الآيات القرآنية.
٤. تميز تفسيره بالوحدة الموضوعية فلم يدرج في تفسيره سوى ما يتعلق بتفسير الآيات المرادة من الأحاديث مرفوعة أو موقوفة. (النسائي، التفسير، ١٩٩٠، صفحة ١٥٥/١)
٥. اتصف الإمام النسائي في مصنفه التفسير بأنه لم يكرر الأحاديث وطرقها تكرارا لا فائدة منه، فمجموع ما كرره خمسة وسبعون حديثا من أصل سبعمئة وخمس وثلاثين، والتكرار كان لفائدة: كاستنباط حكم، أو أن الحديث محتمل لأكثر من آية. (النسائي، التفسير، ١٩٩٠، صفحة ١٠٠/١)
٦. ميّز كتابه بأنه لم يحو سوى أحاديث الأحكام، أو كاد يقتصر عليها، فلم يدرج في ثناياه مرويات الفضائل والزهد والرقاق. وجل تراجمه واضحة مختصرة تعبر عن اختياره، وتبين إلى آرائه وتجرده عن ذكر آراء الصحابة أو غيره فيها. (المجيد، ١٩٧٩، صفحة ٣١٦)
٧. لم يستخدم الآيات القرآنية في تراجمه كما فعل سابقيه، فلم يبتدئ بها ثم بسرد الأحاديث تبعا لها، بل اكتفى بتراجمه وأتبعها بالأحاديث، أما كتاب التفسير ذكر الآيات أولا ثم أتبعها ما أورده من الأحاديث. (النسائي، السنن الكبرى، ٢٠٠١، صفحة ٥/١٠).

أبو داود (٢٠٢-٢٧٥)

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مؤلف السنن والتصانيف المشهورة، ذا جلالة وصلاح وورع، رأس الحديث والفقه، جمع كتابه السنن وعرضه على الإمام أحمد فاستحسنه واستجاده، (العكري، ١٤٠٦، صفحة ١٦٧/٢) وأما التفسير فليس له مؤلف في التفسير خاص به ونسب له كتاب المصاحف وهو لابنه أبو بكر وليس له، وكذا ليس في سننه كتاب للتفسير بل فيه كتاب الحروف والقراءات، وهو يحوي على أربعين حديثا فحسب. (النسائي، التفسير، ١٩٩٠، صفحة ١٠٣/١) وأما تراجمه واستخدامه لآيات الأحكام

فهو كسابقه النسائي تفرد بتراجمه التي لم ياخذها عن غيره ولم يستخدما الآيات فيها، لكن التعليقات الفقهية عنده أكثر منها عند النسائي، وهو غالبا يصرح برأيه، ويذكر آراء التابعين، وكثيرا ما ينقل عن أحمد بن حنبل، متأثرا به، وهو الذي تتلمذ عليه، ومن أمثلة نقله عن ابن حنبل، ما جاء في (بَابُ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ؟)، فإنه بعد أن روى الحديث في ذلك قال: «سَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: " خَمْسُ سُنَنٍ ...». (المجيد، ١٩٧٩، صفحة ٣١٧).

الترمذي (٢٠٩ -٢٧٩)

الترمذي محمد بن عيسى بن سورة، أحد أئمة الحديث وحفاظه، أخذ عن البخاريّ، وشاركه في بعض شيوخه، له الصحيح، والشمائل النبويّة، والتاريخ، والعلل، (الزركلي، ٢٠٠٢، صفحة ٣٢٢/٦) وأما التفسير في سننه يمكن أن يعتبر سنن الترمذي في الدرجة الثالثة بعد النسائي والبخاري في عدد مرويات التفسير في جامعه، والذي حوى فيه العدد من المرويات ومبوبة تبويبا متميزا ويمكن تصنيفها حسب ما ياتي:

١. جمع الترمذي في سننه في باب التفسير ٩٥ باب ضمنها ٤٢٠ حديثا، وأرفق الترمذي في السنن عدا عن باب التفسير بابا في فضائل القرآن الكريم وجمعه في ٢٥ باب وذكر فيه ٥٢ حديثا، وحوى الجامع للترمذي بابا في القراءات أيضا في ١٣ باب جمع فيه ٢٣ رواية أيضا.
٢. ربما جعل للسورة أكثر من باب وربما جعل لأكثر من سورة بابا واحدا، وفي الغالب يسمى الباب باسم السورة.
٣. لم يشمل كل سور القرآن، بل شمل البعض وترك البعض، فقد شمل ٨٦ سورة.
٤. سلك طريق البخاري في الاهتمام بفقه الحديث، ويليه مباشرة في الترتيب من حيث وضوح الشخصية الفقهية ولكن مهما يكن تأثر بالبخاري وأعجب به، فقد تميز بطريقة خاصة به في آرائه الفقهية، ومن ذلك: عند روايته الأحاديث في الباب المترجم له، يعَقّب عليها بنقد من الناحية الحديثية، ومن ثم من حيث الأحكام الفقهية المستفادة منها ولا ينسى أن ينبه على مذاهب الصحابة والتابعين وتابعيهم في الأحكام، وعند ذكره الآراء الفقهية عني عناية فائقة بذكر فقهاء المحدثين ومنهم الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، كما يعرج إلى آراء مالك بن أنس في بعض الأماكن، وأما أبو حنيفة وإن أخذ عنه فلم يصرح باسمه إلا نادرا وإذا ذكره يذكره في الكوفيين، أو يعرض به بقوله: «وقال بعض أهل العراق»، أو «بعض الناس»، وهو في هذا متابعا أو متأثرا بالبخاري الذي دأب على ذلك عند ذكره مدرسة أبي حنيفة. (المجيد، ١٩٧٩، صفحة ٣١٢)
٥. لم يستخدم الآيات في تراجمه، حتى في باب التفسير يذكر في الترجمة ومن سورة كذا ويسرد الرواية دون ذكر الآية، ماعدا ما هو موضع الشاهد، لكن شملت على المرويات في الأحكام دون الترجمة لها.
٦. والسور التي لم يشملها: الجَاثِيَة والطُّور والصَّف والطلَاق والمُلْك والحَاقَّة والمعَارج ونُوح والمُزَّمِّل والإنسَان والمُرسَلات والنَّبَأ والنّازعَات والانفِطار والطَّارِق والأَعْلى والبَلَد والليْل والعَادِيات والقَارِعة والعَصْر-

والهُمَزَة والفِيل وقُرَيْش والمَاعُون والنَّصر والمَسَد والنَّاس. (شريف، ٢٠٠٠، صفحة ٥٠٣) و (الدريبي، ١٤٣٥/١٥، صفحة ٩٠).

ابن ماجه (٢٠٩-٢٧٣)

الحافظ ابن ماجه القزويني أبو عبد الله محمد بن يزيد، مصنف السنن في الحديث أحد الصحاح الستة؛ إمام في الحديث عارف بعلومه وأفانينه، وله تفسير للقرآن الكريم وتاريخ مليح. (ابن خلكان، ١٩٩٤، صفحة ٢٧٩/٤) وأما التفسير في سننه: ليس في سننه كتاب التفسير ولا يمنع ذلك ورود روايات يفاد منها التفسير كما هو عند أسلافه، وإن كان أفرد التفسير في التصنيف ولكنه في حكم المفقود. (الزركلي، ٢٠٠٢، صفحة ١٤٤/٧)و (النسائي، التفسير، ١٩٩٠، صفحة ١٠٣)

آيات الأحكام في كتب التفسير

جل التفاسير وخاصة التي هي على منهج الأقدمين وإن كانت شاملة لكل أنواع التفسير حسبما ما وجد من العلوم في تلك العصور، إلا أنها لم تخل من الفقه والأحكام، وبعضها على مذاهب الفقهاء أو أحدهم حسب مذهب المؤلف، وبعضهم كان له مذهبه خاص كونه مجتهد كالطبري، وغيره من أهل التفسير، وهذه بعض من النماذج في ذلك:

الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)

أبو جعفر الطبري ثم الآمُلي محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، (الطبري، ٢٠٠١، صفحة ١١/١)ولن أسرد منهجه في التفسير عموما بل سأقتصر على الأمور الفقهية، حيث إن الطبري كان إمامًا في الفقه، قد بدأ حياته دارسًا للمذهب الشافعي، حتى عُدَّ من جملة الشافعية ومن ثم أصبح صاحب مذهب مستقل، فصار مجتهدًا مطلقًا؛ فقد ناقش في تفسيره الأحكام الفقهية، وفنَّد أقوال العلماء في كل مسألة، ورجح بعضها على بعض، مستدلًا لما خَلَص إليه رأيه بالأدلة العلمية، (الطبري، ٢٠٠١، صفحة ٥٥/١) ومثاله: القول في تأويل قوله: {الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ}، وسرد الروايات التي تخص هذه الآية ثم عرج بقوله: "قال أبو جعفر: وهذه الأخبار عن عليّ رضوان الله عليه، إنما تدل على أنه كان ينهى عن ذبائح نصارى بني تغلب، من أجل أنهم ليسوا على النصرانية، لتركهم تحليل ما تحلِّل النصارى، وتحريم ما تُحَرّم، غير الخمر... فإذ كان ذلك كذلك، وكان إجماعًا من الحجة أن لا بأس بذبيحة كل نصرانيّ ويهوديّ دان دين النصرانيّ أو اليهودي فأحل ما أحلُّوا، وحرَّم ما حرموا من بني إسرائيل كان أو من غيرهم فبيّنٌ خطأ ما قال الشافعي في ذلك، وتأويله الذي تأوّله في قوله: أنه ذبائح الذين أوتوا الكتابَ التوراةَ والإنجيلَ من بني إسرائيل وصوابُ ما خالف تأويله ذلك، وقولِ من قال: إن كل يهودي ونصراني فحلال ذبيحتُه، من أيّ أجناس بني آدم كان". (الطبري، ٢٠٠١، صفحة ٥٧٧/٩).

الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

أبو القاسم الزمخشريّ الخوارزميّ محمود بن عمر بن محمّد، الحنفيُّ، المولود بزمخشر (وهي بفتح: أوّله وثانيه ثمّ خاء معجمة ساكنة، وشين معجمة، وراء مهملة-: قرية جامعة من نواحي خوارزم). (الحموي، ١٩٩٥، صفحة ١٤٧/٣) في التفسير واللغة والنّحو وعلم البيان والحديث إمام عصره بلا مُنازع رغم كونه معتزليَّ، تُضرب إليه أكبادُ الإبل، وأثنى عليه العلماءُ ثناءً خاصا عدا اعتزالياته، من مصنَّفاته: «الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل»، و«نكت الأعراب في غريب الإعراب»، و«أساس البلاغة»، و«الفائق في غريب الحديث»، و«الرّائض في علم الفرائض»، و« رؤوس المسائل» في الفقه، و «شقائق النعمان في حقائق النعمان»، و «شافي العي من كلام الشافعي»، و «المنهاج في الأصول »، و والأمالي» في كل فن وغير ذلك، (ابن خلكان، ١٩٩٤، صفحة ١٦٨/٥)وأما كيفية عرضه وتناوله للموضوعات الفقهية، في الكشاف فإنه فسر آيات الأحكام وتحدث عن مسائلها الفقهية، وعالجها بأسلوب يدل على اطلاعه على الآراء الفقهية، وكذا ناقش آراءهم، ولم يخف ولاءه لمذهبه الحنفي غالبًا، (الزمخشري، ١٩٨٧، صفحة ٥٠) أمثلة ذلك: قول تعالى: {فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} "الهدي هو هدي المتعة، وهو نسك عند أبي حنيفة، ويأكل منه، وعند الشافعي يجري مجرى الجنايات، ولا يأكل منه، ويذبحه يوم النحر عندنا، وعنده يجوز ذبحه إذا أحرم بحجته، {فَمَنْ لَمْ يَجِدْ} الهدي فعليه {فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيامٍ فِي الْحَجِّ} أي في وقته، وهو أشهره، ما بين الإحرامين: إحرام العمرة وإحرام الحج وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله، والأفضل أن يصوم يوم التروية وعرفة ويومًا قبلهما، وإن مضى هذا الوقت لم يجزئه إلا الدم، وعند الشافعي: لا تصام إلا بعد الإحرام بالحج تمسّكًا بظاهر قوله: {فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ} بمعنى: إذا نفرتم وفرغتم من أفعال الحج، عند أبي حنيفة، وعند الشافعي هو الرجوع إلى أهاليهم ... ، {ذَلِكَ} إشارة إلى التمتع عند أبي حنيفة وأصحابه، لا متعة ولا قران لحاضري المسجد الحرام عندهم، ومن تمتع منهم أو قرن، كان عليه دم وهو دم جناية لا يأكل منه، وأما القارن والمتمتع من أهل الآفاق، فدمهما دم نسك، يأكلان منه. وعند الشافعي إشارة إلى الحكم الذي هو وجوب الهدي أو الصيام، ولم يوجب عليهم شيئًا وحاضروا المسجد الحرام: أهل المواقيت فمن دونها إلى مكة عند أبي حنيفة، وعند الشافعي أهل الحرم ومن كان من الحرم على مسافة لا تقصر فيها الصلاة". (الزمخشري، ١٩٨٧، صفحة ٢٤١/١).

البيضاوي (٠٠٠ _ ٦٨٥هـ)

قاضي القضاة، ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشيرازي، الشافعي، وقد اختصر البيضاوي تفسيره من الكشاف، ونقاه من اعتزالاته، وإن كان أحيانا يذهب إلى ما ذهب إليه ويوافقه، كما أنه يتعرض عند آيات الأحكام لبعض المسائل الفقهية بدون توسع منه في ذلك، وإن كان يميل غالبا لتأييد مذهبه وترويجه، فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} يقول: وقروء جمع قرء، وهو يطلق ... وأصله الانتقال من الطهر إلى الحيض، وهو المراد في الآية لأنه الدال على براءة الرحم لا الحيض كما قاله الحنفية،

لقوله تعالى: {فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ} أي وقت عدتهن، والطلاق المشروع لا يكون في الحيض. (البيضاوي، ١٤١٨، صفحة ١٣/١)

ابن عطية (٤٨٠-٥٤٢هـ)

عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الداخل، ألف ابن عطية تفسيرا وذكر ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ) أنه يسمى بالوجيز فأحسن فيه وأبدع، وأما من أطلق عليه اسم المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ فهو ملا كاتب جلبي (ت ١٠٦٧ هـ) ولم يكن من وضع ابن عطية، (فايد، ١٩٧٣، صفحة ٨٢) وأم عن آيات الأحكام في تفسيره فيمكن إجمال الأمر بداية بأنه كان مالكي المذهب شأنه شأن كثير من علماء المغاربة، وكان أكثر اعتماده على أمهات المذهب كالموطأ والمدونة ونحوه، (فايد، ١٩٧٣، صفحة ١٢١) وعند الحديث عن آيات الأحكام يتطرق لرأي الأئمة ولكن الذي يهمه هو المذهب المالكي حيث يذكر أقوا لأئمة المذهب بالتفصيل في كثير من الأحيان، (فايد، ١٩٧٣، صفحة ١٧١) ومثاله: {وعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ} "وقال مالك: «لا أرى الفدية على الشيخ الضعيف واجبة، وتستحب لمن قدر عليها» ، والآية عنده إنما هي فيمن يدركه رمضان وعليه صوم من المتقدم فقد كان يطيق في تلك المدة الصوم فتركه فعليه الفدية وقال الشافعي وأبو حنيفة: على الشيخ العاجز الإطعام". (الأندلسي، ١٤٢٢، صفحة ٢٥٣/١)

مرحلة ما بعد التدوين خاصا بآيات الأحكام

إن أحكام القرآن كما ذكر أعلاه بدأت مع التنزيل، وتطورت مع المؤلفات في الحديث والتفسير، وتم توسعها في بدايات التأليف ليتشكل منها مؤلفات خاصة في تفسير آيات الأحكام، ويمكن تصنيف الأمر فيها على النحو الآتي:

مرحلة ما قبل المذهبية

ويراد بها المرحلة السابقة لمرحلة انتشار المذاهب الأربعة، أو المرحلة المرافقة لها؛ حيث إن المؤلفين وإن عاصروا المذاهب ونشأتها لكن لم يثبت أنهم كانوا من المنتسبين لأحد هذه المذاهب؛ إما لكون أحدهم عالما مجتهدا بذاته، أو عدم معرفة التزامه بأحد المذاهب وهي على النحو الآتي:

١. ابن آدم (... - ٢٠٣ هـ) يحيى بن آدم بن سليمان الأموي القرشي المخزومي، أبو زكريـاء، من ثقات أهل الحديث، مقرىء، فقيه، من أهل الكوفة، من كتبه "مجرد أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صـفحة ٧٢٥/٢).
٢. السعدي (١٥٤ - ٢٤٤ هـ) علي بن حجر بن إيـاس السعدي المروزي، أبو الحسن، حافظ، محدث، له أدب وشـعر، روى عنه البخاري ومسـلم في صحيحيهما، وعامة الخرسـانيين، له تصـانيف منها: كتاب "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٣٥٧/١)

٣. حفص القارىء (.. - ٢٤٦ هـ) حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري، أبو عمر، إمام القراءة، وشيخ الناس في زمانه، ازدحم عليه الحذاق لعلو سنده، وسعة علمه، من كتبه "أحكام القرآن" و "ما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ١٦٣/١).

٤. الظاهري (٢٠١ - ٢٧٠ هـ) داود بن علي بن خلف الأصبهاني، إمام مجتهد، حافظ للحديث، كان من تلاميذ أصحاب الإمام الشافعي ومن أكثر الناس تعصبا له، وصنف في فضائله، وإليه تنسب طائفة الظاهرية، قوي الحجة، انتهت إليه رياسة العلم في بغداد، من تصانيفه الكثيرة: "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ١٨١/١).

مرحلة المذهبية

ويراد بها المذاهب الأربعة وتابعيهم، ومن ثم ألحقت من ألف في هذا الباب ممن ليسوا من أصحاب المذاهب الأربعة المشهورة، وقد رتبتها حسب الترتيب الزمني، والتزمت فيها من النشأة إلى القرن الثامن الهجري، ملتزما بالفترة الزمنية لهذا المؤتمر، والتي حددت إلى القرن السابع وأضفت الثامن لاقتراب العهد من هذه الفترة ولأهمية المؤلفات فيه، رغم أن المؤلفات في آيات الأحكام كانت أقل أو أكثر من مذهب لأكثر، كما سيرد أدناه:

الحنفي (٨٠ -١٥٠هـ)

١. القمي (... -٣٠٥ هـ) علي بن موسي بن يزداد القمي، النيسابوري، إمام الحنفية في عصره، مفسر، محدث، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٣٨٩/١)

٢. الطحاوي (...-٣٢١ هـ) أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري الطحاوي، محدث، من فقهاء الحنفية، تفقه على مذهب الإمام الشافعي ثم تحول إلى مذهب أبي حنيفة، من كتبه "أحكام القرآن" و "نوادر القرآن" في نحو ألف ورقة. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٥٨/١)

٣. الجصاص (٣٠٥ - ٣٧٠ هـ) أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص: إمام أصحاب الرأي في وقته، تفقه على أبي الحسن الكرخي، انتهت إليه رياسة الحنفية، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٤٨/١)

٤. القونوي (... - ٧٧١ هـ) محمود بن أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن القونوي، قاض، أصولي متكلم، عارف بالتفسير، من فقهاء الحنفية. من كتبه "تهذيب أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٦٦٠/٢)

المالكي (٩٣ -١٧٩هـ)

١. ابن المعذل (...-نحو ٢٤٠ هـ) أحمد بن المعذل بن غيلان بن الحكم العبدي، عالم بالحديث والتفسير والفقه، من كبار فقهاء المالكية، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٨٠/١)

٢. ابن عبد الحكم (١٨٢ - ٢٦٨ هـ) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، المصري، فقيه مصر في عصره، انتهت إليه الرياسة في العلم فيها، كان مالكي المذهب، ولازم الإمام الشافعي، ثم رجع إلى مذهب مالك، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٥٥٦/٢)

٣. الجهضمي (٢٠٠ - ٢٨٢ هـ) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الجهضمي الأزدي، من أعيان فقهاء المالكية، عالم بالحديث والتفسير، من كتبه "أحكام القرآن" و"معاني القرآن وإعرابه" خمسة وعشرون جزءا، و" الاحتجاج بالقرآن" مجلدان. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٨٨/١)

٤. التميمي (٢٥٥ - ٣٠٥ هـ) محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير التميمي، فقيه مالكي، جدلي، قاض، كان أحذق الناس بمذهب مالك، له "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٤٧٢/٢)

٥. القطان (٢٣٢ - ٣٠٦ هـ) موسى بن عبد الرحمن بن حبيب القطان، مفسر، حافظ للحديث، من فقهاء المالكية، له "أحكام القرآن" اثنا عشر جزءا. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٦٩٢/٢)

٦. الفارسي (... - ٣١٨ هـ) أحمد بن أحمد بن زياد الفارسي القيرواني، فقيه مالكي، مفسر، عارف باللغة، عالم بالوثائق، من كتبه "أحكام القرآن" في عشرة أجزاء. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٧٥٧/٢)

٧. ابن أصبغ (٢٤٧ - ٣٤٠ هـ) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياني القرطبي، محدث الأندلس في عصره، من أئمة المالكية، من كتبه "الناسخ والمنسوخ" و "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٤٣١/١)

٨. القشيري (٢٦٤ - ٣٤٤ هـ) بكر بن محمد بن العلاء بن محمد بن زياد ابن الوليد القشيري، من كبار فقهاء المالكية في وقته، عالم بالحديث والتفسير، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ١٠٩/١)

٩. ابن القرطي (نحو ٢٧٣ - ٣٥٥ هـ) محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة، أبو إسحاق، رأس الفقهاء المالكيين بمصر في وقته، وأحفظهم لمذهب مالك، مع التفنن في التاريخ والأدب، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٦٠٥/٢)

١٠. ابن خويز (... -٣٩٠هـ) محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز، منداد، أبو بكر: من كبار المالكيين العراقيين، وتلميذ أبي بكر الأبهري، له تصانيف منها "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٧٩٣/٢)

١١. الباغاني (٣٤٥ - ٤٠١ هـ) أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الربعي، محدث، مفسر، مقرىء، من فقهاء المالكية، وله "أحكام القرآن" نحا فيه نحوا حسنا وهو على مذهب مالك". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٤٩/١)

١٢. مكي بن حموش (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد القسيي، عالم بالتفسير والعربية، مقرئ، من تصانيفه "الهداية إلى بلوغ النهاية" في معاني القرآن وتفسيره وأنواع علومه، مخطوط، بضعة

أجزاء، من سبعين جزء، و"مشكل إعراب القرآن"، و"إعراب القرآن" و"تفسير إعراب القرآن" و"إعراب مشكل القرآن"، وله "الإيضاح للناسخ والمنسوخ" و"الإيجاز" و"مشكل غريب القرآن"، و"المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره" عشرة أجزاء، و"مختصر أحكام القرآن" أربعة أجزاء، وغيرها الكثير. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٦٨٤/٢)

١٣. أبو بكر بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ ه) محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن أحمد المعافري الأندلسي الإشبيلي، حافظ للحديث، من كبار فقهاء المالكية، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين، وبرع في الأدب، من آثاره "أحكام القرآن" مطبوع، و"الناسخ والمنسوخ"، و"قانون التأويل" جزآن منه، في التفسير، و"أنوار الفجر المنير" في التفسير، ألفه في عشرين سنة؛ قيل إنه في ثلاثين مجلدا، وقيل في ثمانين. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٥٥٨/٢)

١٤. ابن الفرس (٥٢٤ - ٥٩٩ ه) عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأنصاري الخزرجي، فقيه مالكي، قاض، نحوي، من علماء غرناطة بالأندلس، من كتبه "أحكام القرآن" مخطوط. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٣٣٥/١)

١٥. القرطبي (... - ٦٧١ ه) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله القرطبي، من كبار المفسرين، محدث، من آثاره "جامع أحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن" عشرون جزءا. (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٤٧٩/٢)

الشافعي (١٥٠-٢٠٤ه)

١. الشافعي (١٥٠-٢٠٤ه) محمد بن إدريس الإمام المجتهد، وهو أول من صنف في أحكام القرآن، جمعه من كلامه البيهقي صاحب السنن. (البيهقي، ١٩٩٤، صفحة ١٢/١)

٢. أبو ثور الكلبي (... - ٢٤٠ ه) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، من كبار الفقهاء وصاحب الإمام الشافعي، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ١٣/١)

٣. الكيا الهراسي (٤٥٠ - ٥٠٤ ه) علي بن محمد بن علي، الكيا الهراسي، فقيه شافعي، أصولي، متكلم، مفسر، ولد في طبرستان، وتفقه على إمام الحرمين، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٧٢٥/١)

٤. السمين (... - ٧٥٦ ه) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي، نحوى، مقرىء، مفسر، من فقهاء الشافعية، من كتبه "الدر المصون في علم الكتاب المكنون" و"محمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ" في غريب القرآن، "وتفسير القرآن" عشرون جزءا، و "أحكام القرآن" ويعرف باسم "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٨٤/١)

٥. ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ) عمر بن علي بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، فقيه شافعي، عارف بالنحو والحديث وتاريخ الرجال، من آثاره "مختصر تفسير القرطبي" جامع أحكام القرآن، و"غريب كتاب الله العزيز". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٣٧٩/١)

الحنبلي (١٦٤- ٢٤١هـ)

١. أبو يعلى (٣٨٠ - ٤٥٨ هـ) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، شيخ الحنابلة في عصره، كان عالما في الأصول والفروع وأنواع الفنون، من كتبه "أحكام القرآن". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٥٢٠/٢)

المذاهب الأخرى

١. ابن المتوج (... - ٨٢٠ هـ) أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو الناصر، مفسر، أديب، من فقهاء الشيعة الإمامية، من أهل البحرين. من كتبه "تفسير القرآن المجيد" و "الناسخ والمنسوخ من القرآن" و "منهاج الهداية في شرح آيات الأحكام الخمسماية". (نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٤٦/١)

٢. ابن المغلس (... - ٣٢٤ هـ) عبد الله بن أحمد بن محمد بن المغلس، فقيه ظاهري، انتهت إليه رياسة الظاهريين في وقته، من كتبه "أحكام القرآن".(نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٣٠٣/١)

٣. البلوطي (٢٧٣ - ٣٥٥ هـ / ٨٨٦ - ٩٦٦ م) منذر بن سعيد بن عبد الله النفزي القرطبي، قاضي قضاة الأندلس في عصره، فقيه، عالم بالتفسير، خطيب، شاعر، غلب عليه التفقه بمذهب الظاهري، فكان يؤثر مذهبه، ويحتج بمقالته، ويأخذ بها لنفسه، فإذا جلس مجلس الحكومة، قضى بمذهب مالك الذي عليه العمل في بلده، من كتبه "الناسخ والمنسوخ" و"الإنباه على استنباط الأحكام من كتاب الله" ويسمى "أحكام القرآن".(نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٦٨٦/٢)

٤. جبير بن غالب (؟ -قبل ٣٨٥ لأن ابن النديم ترجم له وهو توفي بهذا التاريخ) جبير بن غالب، أبو فراس: فقيه، عارف بالتفسير، شاعر، له "السنن والأحكام" و "أحكام القرآن".(نويهض، ١٩٨٨، صفحة ١٢٤/١)

٥. القطب الراوندي (... - ٥٧٣ هـ) سعيد بن عبد الله بن الحسين، عالم، أديب، مفسر، من فقهاء الشيعة الإمامية، له ٥٦ مؤلفا، منها "خلاصة التفاسير" في عشر مجلدات، و "شرح آيات الأحكام" و"اللباب في فضل آية الكرسي من الكتاب".(نويهض، ١٩٨٨، صفحة ٢٠٨/١)

من سمات تفسير آيات الأحكام المذهبية

الحنفي

من المذهب الحنفي يمكن أن نختار كنموذج مما ألف في هذا المجال كتاب أحكام القرآن للجصاص لشهرته وشموليته، والذي يمكن اختصار منهجه فيه من الناحية الفقهية بما يأتي:

١. استيعابه لآيات الأحكام، حيث تعرض في كتابه لهذه الآيات، فبين خلاف السلف فيها.
٢. يبين خلاف العلماء في أحكام الآيات، ويذكر أدلة كل فريق.
٣. يذكر الأحاديث والآثار غالباً بالأسانيد، ويتكلم على بعضها.
٤. يذكر الآثار والأدلة بأسانيدها وتكلم عليها.
٥. استقصى أدلة الأحناف وحاول استيعابها، وغالبا لا يخرج عن أدلتهم.
٦. إذا أطال في استقصاء الأقوال والأدلة يعود ويلخص المسألة. (مضعن، العدد ٦، الصفحات ٤٥٦-٤٨٦)

المالكي

إن سعة وكثرة المؤلفات في آيات الأحكام في المذهب المالكي لا يمكن أن نجلي صورتها إلا بذكر كتابين منها، وأختار فترة مختلفة بين هذين الكتابين الأول للقشيري والذي كان في فترة ازدهار هذا النوع من التأليف، والثاني للقرطبي الذي نال الشهرة الواسعة والذي جاء بعد عدة قرون، وإليك منهج القشيري أولا:

١. الاعتماد على المأثور في تفسير الآيات، من قرآن كريم، وأحاديث نبوية، وآثار الصحابة والتابعين، وأقوال العلماء.
٢. حذف الأسانيد وعلل ذلك بقوله: "وتركت الأسانيد ليقرب على المتعلم، ولا تكاد تخلو صفحة من ذلك.
٣. اعتماد ما توجبه اللغة، يذكر "أهل اللغة" ومنهم أبو عبيدة معمر بن المثنى.
٤. العناية بمسائل الخلاف، والجدل لأجل تقرير الأحكام والاحتجاج لها، والدفاع عنها، وخاصة يجادل أصحاب الظاهري، ولا يسميهم، وإنما ينعتهم بالمتأخرين على سبيل القدح والذم.
٥. قد يخالف شيخه القاضي إسماعيل.
٦. دائرة الخلاف عنده واسعة شملت حتى المالكية وفي هذا دليل على الاستقلال والتجرد.
٧. يُغلظ القاضي أحيانًا على المخالفين فيقول مثلا ردًا على الشافعي وأبي حنيفة: "وإنما غلط هؤلاء القوم لما تركوا القرآن، وعدَلوا إلى القياس، ولو تدبروا القرآن لكُفينا التعب معهم".
٨. يلتزم مع الخلاف الفقهي، منهج التعليل الفقهي للأحكام، حيث يميل إلى الاستدلال والاحتجاج والرد على المخالف وإقناعه، بتعليل وتسويغ الحكم وتدعيم الاستدلال بكل ما يمكن. (القشيري، ٢٠١٦، صفحة ٤٠/١)

وأما القرطبي فيمكن اختصار منهجه بما يأتي: ومما تميز به تفسير القرطبي ما يلي:

١. عنايته بتفسير القرآن بالقرآن، وشرح كلام الله بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.
٢. عنايته بأقوال السلف عند تفسيره واهتمامه بنسبة الأقوال إلى قائليها.
٣. نقله عن السابقين من المتقدمين من أصحاب كتب الأحكام مع تعقيبه على هذه النقول.
٤. رجوعه إلى لغة القرآن، والاعتماد على أقوال أهل اللغة وبحورها.

٥. دفعه التوهم والتعارض في كثير من المواطن، والتي ربما ربت على المائة.
٦. رده على أصحاب الفرق المخالفة، ودحضه شبهاتهم، وإنكاره البدع، وتبيين عوارها.
٧. تفسير القرآن الكريم كاملا، ولم يقتصر على آيات الأحكام فحسب.
٨. عنايته بآيات الأحكام عناية خاصة، فهي الغرض الأول من تأليفه كتابه، وفيه يسوق في الموضوع الواحد من الآية أكثر من خمسين مسألة متعلقة بها أحيانا.
٩. إقلاله من الإسرائيليات في تفسيره إذا ما قورن بتفاسير المتأخرين.
١٠. بعده عن التعصب المذهبي، فهو يورد أقوال الفقهاء ويرجح بناء على الدليل بينها.

الشافعي

يعتبر كتاب أحكام القرآن للكيا الهراسي من أهم المؤلفات في آيات الأحكام الشافعية، وهو يمكن أن يعتبر من أهم ما وصل إلينا، لأن كتاب أحكام القرآن المنسوب للشافعي الذي هو من جمع البيهقي لا يستوعب آيات الأحكام بكاملها، بينما هذا الكتاب أحاط بها جميعا، وفق أسلوب الباحثين في هذا الفن، ومنهجه كالآتي:

١. ذكره الأثار والروايات محاولا استيعابها في آيات الأحكام.
٢. نقله عن الصحابة والتابعين.
٣. ذكر آراء الأئمة المجتهدين.
٤. الترجيح بين الآراء وسعى لترجيح مذهبه الشافعي.
٥. يسعى لإبطال آراء المخالفين بالأدلة والحجج.
٦. لم تخف المباحث الأخرى من عقائد ولغة ومرويات.
٧. ابتعد عن الإسرائيليات والموضوعات. (بخش، ١٩٨٦، صفحة ١١٧)

الحنبلي

إن كتاب أبي يعلى (٣٨٠ - ٤٥٨ ه) "أحكام القرآن" يعتبر مفقودا؛ لكن ابن الجوزي نقل منه الكثير في كتابه زاد المسير، وقد جمع هذا المنهج وبين بناء على ما وصل في زاد المسير وفق الآتي:

١. اعتمد على القرآن وقراءاته في التفسير.
٢. اعتمد على أقوال الصحابة والتابعين.
٣. لم يغفل اللغة رغم أنه لم يكثر منها بسبب اعتماده على الأحكام.
٤. اعتماده الاحتجاج والترجيح.
٥. لم يغفل أراء المذاهب الأخرى رغم كونه سعى التركيز على مذهبه.
٦. امتاز بالتقسيم والترتيب والعناية بنسبة الأقوال لأصحابها.
٧. ذكر بعض القصص والمسائل العقدية لاندراج بعض الأحكام فيها. (الهادي، ٢٠٢٣/١٠، الصفحات ١-٣٦)

الخلاصة

التفسير الفقهي او ما اشتهر بتفسير آيات الأحكام كان حاضرا وموازيا لبدء التنزيل، ولكن التأليف فيه شأنه شأن باقي العلوم لم يكن من البدايات؛ لكنه ليس من المتأخرة فالتفسير والحديث من أوائل ما دون لأنها لصيقان بكتاب الله وسنة نبيه، والأبرز في فهم القرآن والسنة فهم أحكامها، وهذا ما اعتنى به العلماء قديما، وتابعهم العلماء حتى إلى عصرنا الحاضر، وفي هذا البحث تناول التأليف في هذا المجال من النشأة إلى القرن السابع الهجري وتوصل الباحث فيه إلى ما يأتي: ١) التأليف في الآيات الأحكام لم يتأخر، بل كان من البواكير من العلوم، ٢) كان مختلطا بغيره من العلوم مثل الحديث أو التفسير العام، ٣) التأليف فيه كان شاملا المذاهب الأربعة، ٤) لم يقتصر الاليف فيه على المذاهب الأربعة، بل شمل الإمامية الشيعة والظاهرية وغيرهم، ٥) أكثر المؤلفات في هذا الباب من النشأة إلى القرن السابع كان على مذهب الإمام مالك رحمه الله، ٦) مجمل المؤلفات في المذاهب الأربعة سعى مؤلفيها لإبراز مذاهبهم، على خلاف بين المتعصب لمذهبه والمنصف لغيره، ٧) بعضها وصل إلينا ونشر، والبعض لا يزال حبيس المكتبات، أو في عداد المفقود، ٨) من أوسعها وأشملها أحكام القرآن للقرطبي.

المراجع

أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). *تقييد العلم* . بيروت: إحياء السنة النبوية .

الذهبي محمد السيد حسين . (بلا تاريخ). *التفسير والمفسرون*. القاهرة: مكتبة وهبة.

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (الأولى، ١٩٨٨م). *معترك الأقران في إعجاز القرآن*. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الله ابن المبارك. (١٤٠٧). *مسند عبد الله بن المبارك*. (صبحي البدري السامرائي، المحرر) الرياض: مكتبة المعارف.

ابن عطية الأندلسي. (١٤٢٢). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. (عبد السلام محمد، المحرر) بيروت: : دار الكتب العلمية،)،.

أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. (١٩٩٧). *تاريخ بغداد*. (مصطفى عبد القادر عطا، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني. (١٩٨٣). *كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، رواية عبد الرزاق الصنعاني*. (حبيب الرحمن الأعظمي، المحرر) الهند: المجلس العلمي.

أبو بكر كافي. (٢٠٠٠). منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها . بيروت: دار ابن حزم.

أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. (١٩٩٤). ، *أحكام القرآن للشافعي، جمع البيهقي*. (عبد الغني عبد الخالق، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أحمد نجيب. (٢٠٢١/٢٠). مقاربة جديدة في نشأة علمي التفسير والحديث. *مجلة كلية الالهيات جامعة رجب طيب أردوغان ريزا تركيا*، الصفحات ٢٨١-٢٩٨.

أسماء شريف. (٢٠٠٠). *موضوعات التفسير في سنن الترمذي*. السودان: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية رسالة ماستر.

الذهبي. (١٩٩٣). *سير أعلام النبلاء*. (شعيب الارنؤوط، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزمخشري. (١٩٨٧). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. القاهرة: دار الريان للتراث.

النسائي. (١٣٩٩). *عمل اليوم والليلة*. (فاروق حمادة، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

النسائي. (١٩٩٠). *التفسير*. (صبري الشافعي، المحرر) بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

النسائي. (٢٠٠١). *السنن الكبرى*. (حسن شلبي، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (١٩٥٧). *البرهان في علوم القرآن*. (مح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي.

بكر بن محمد بن العلاء البصري القشيري. (٢٠١٦). *أحكام القرآن، مح: سلمان الصمدي*. دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

جار الله محمود بن عمر الزمخشري. (١٩٨٧). *رؤوس المسائل*. (عبد الله أحمد، المحرر) بيروت: دار البشائر الإسلامية.

حكمت بشير. (١٩٩٩). مقدمة التفسير الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور. المدينة المنورة: دار المآثر.

خير الدين بن محمود الدمشقي الزركلي. (٢٠٠٢). *الأعلام*. دمشق: دار العلم للملايين.

سيد أحمد خطري. (١٤١٥). *منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى رسالة ماستر.

شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان. (١٩٩٤). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. (إحسان عباس، المحرر) بيروت: دار صادر.

صلاح الدين زبطرة. (١٤١٣هـ). *مرويات زيد بن أسلم*. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود- رسالة ماجستير.

صلاح علي مضعن. (العدد ٦). منهج الإمام الجصاص من خلال تفسير آيات الأحكام. *مجلة كلية الشريعة في الجامعة العراقية*، الصفحات ٤٦٥-٤٨٦.

طاهر محمود يعقوب. (١٤٢٥). *أسباب الخطأ في التفسير*. السعودية: دار ابن الجوزي.

عادل نويهض. (١٩٨٨). *معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر*. بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية.

عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي العكري. (١٤٠٦). ، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. (عبد القادر الأرنؤوط، المحرر) دمشق: دار بن كثير.

عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي . (١٩٧٤). *الإتقان في علوم القرآن*. (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد المجيد محمود عبد المجيد. (١٩٧٩). *الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري*. مصر: مكتبة الخانجي.

عبد الوهاب فايد. (١٩٧٣). *منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم*. القاهرة: الهيئة العامة بشؤون المطابع الأميرية.

عودة عبد الله وسامح عبد الهادي. (٢٠٢٣/١٠). المنهج التفسيري للقاضي أبي يعلى في أحكام القرآن مستخلصا من كتاب زاد المسير لابن الجوزي . *مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن*، الصفحات ١-٣٦.

عيسى الدريبي. (١٤٣٥/١٥). التفسير النبوي دراسة تطبيقية من كتاب التفسير في سنن الترمذي . *مجلة تبيان للدراسات القرآنية*.

مجاهد الحوت. (٢٠٢٠). *جهود المحدثين في التفسير القرن الرابع نموذجا*. الرباط: نجيبويه المعرفية.

محمد بن إسحاق ابن النديم. (١٣٩٨). *الفهرست*. بيروت: دار المعرفة.

محمد بن إسماعيل البخاري . (١٣١١). *صحيح البخاري*. (جماعة من العلماء، المحرر) مصر: الطبعة السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق.

محمد بن جرير الطبري. (٢٠٠١). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. (عبد الله التركي، المحرر) القاهرة: دار هجر.

محمد منظور بخش. (١٩٨٦). *منهج اليكا الهراسي الطبري في كتابه أحكام القرآن*. مكة المكرمة: جامعة ام القرى رسالة ماجستير .

مشعان العيساوي. (بلا تاريخ). *الاتجاه الفقهي عند المفسرين*. كلية الإمام الأعظم.

مصطفى عبد الله القسطنطيني كاتب جلبي. (٢٠٢١). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. (بشار عواد معروف، المحرر) لندن: مركز دراسات المخطوطات الإسلامية.

ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي. (١٤١٨). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. (محمد المرعشلي، المحرر) بيروت: : دار إحياء التراث العربي.

هدى الدليجان. (١٤٣٠/١٢). شرح التفسير من كتاب صحيح مسلم. *مجلة جامعة محمد بن سعود الإسلامية-العلوم الشرعية*، الصفحات ١٣٠-١٠٥.

ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. (١٩٩٥). *معجم البلدان*. بيروت: دار صادر.

يوسف بن عبد الله ابن عبد البر. (١٣٩٨). *جامع بيان العلم وفضله*. بيروت: دار الكتب العلمية.